الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

# محـــضر اجتـــماع
# لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

- **تاريخ الاجتماع:** 26 جوان 2026
- **جدول الأعمال:** جلسة تمهيدية في إطار النظر في مشروع مخطط التنمية 2026-2030 في علاقة بالمسائل ذات الصلة باختصاصات اللجنة.
- **الحضور:**
  - **الحاضرون: 07**
  - **المعتذرون: 01**
  - **الغائبون:02**
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:06**
- **افتتاح الجلسة: 10.20 سا** **رفع الجلسة: 12.05 سا**

## 1. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح جلسة تمهيدية يوم الجمعة 26 جوان 2026، خصّصتها للنظر في المحاور والمسائل المضمنّة بمشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030 وخاصة تلك المتعلقة بمجال اختصاصها طبقا للنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

وفي مستهل الاجتماع، استعرض رئيس اللجنة منهجية العمل المشتركة المتصلة بدراسة مشروع القانون عدد 2026/42 المتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية للفترة 2026-2030 من خلال التذكير بالخصوص أن هذه المنهجية انطلقت عبر توزيع مختلف الوثائق المتعلقة بهذا المشروع على جميع اللجان القارة، لتتولى كل لجنة دراسة المحاور والبرامج المتصلة بمجال اختصاصها ضمن جلسات تمهيدية تخصص للغرض على غرار هذه الجلسة، وليتم على إثر ذلك المشاركة في سلسلة من جلسات الاستماع الموحدة لممثلي الوظيفة التنفيذية، تُعقد برئاسة

رئيس مجلس نواب الشعب أو أحد نائبيه وفقا للروزنامة التي سيتم ضبطها قبل أن تختم اللجان أعمالها بتجميع مختلف الملاحظات في تقرير تأليفي شامل يُرفَع إلى مكتب المجلس للنظر فيه، تمهيدا لبرمجة جلسة عامة تخصص للنظر في مشروع القانون المتعلّق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030.

وإثر ذلك تولى الفريق الاستشاري للجنة تقديم عرض تضمّن استعراضا للإطار الدستوري والقانوني لإعداد مخططات التنمية في تونس، مع تقديم لمحة موجزة للتعريف بمجمل الوثائق المكوّنة لمشروع مخطط التنمية 2026-2030، كما تضمّن العرض المقدّم جملة المشاريع والبرامج والإصلاحات المبرمجة بالمخطط في علاقة باختصاصات اللجنة والمتمثلة في مجال المنظومة الأمنية والدور التنموي للدفاع الوطني و الشؤون المحلية وتنمية المجالات الترابية.

فبالنسبة للمنظومة الأمنية تم تخصيص كل هدف استراتيجي بجملة من الإصلاحات المبرمجة على غرار مزيد تعصير التجهيزات الأمنية، اعتماد منظومات رقمية متطورة لاستغلالها في تحليل المعلومة الجنائية لمكافحة الجرائم السيبرنية وتبييض الأموال، إرساء علاقة اتصالية إيجابية مع المواطن تعتمد على الثّقة في المؤسسة الأمنية، تطوير منظومة شرطة الجوار وذلك بالنسبة للهدف الاستراتيجي الأول.

وكذلك تفعيل الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للسلامة المرورية، اقتناء وتركيز المعدات المخصصة لدعم جهود الوقاية من الحوادث على غرار معدات المراقبة الميدانية والتكوين، توسيع شبكة الرادار الآلي وتعميم تركيز المراقبة بالكاميرا بهدف متابعة حركة الجولان وتيسير التدخل الأمني عند الاقتضاء وذلك في مجال تعزيز السلامة المرورية.

وبخصوص الحماية المدنية قسيتم صلب هذا المخطط تدعيم هذا البرنامج بالتجهيزات اللازمة إضافة لتطوير برامج التكوين الأساسي والرسكلة لدعم قدرات أعوان الحماية المدنية غير ذلك من المشاريع.

كما تضمّن المخطط إجراءات وبرامج لمواصلة العمل بنموذج شرطة الجوار.

أما بخصوص الدور التنموي للدفاع الوطني، فتتمثل الأهداف الاستراتيجية الموضوعة بالمخطط أولا في معاضدة المجهود التنموي الوطني وذلك عبر تعزيز مساهمة الجيش الوطني في المشاريع التنموية بالجهات وخاصة من خلال تجربة ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء في تنمية وإحياء المناطق الصحراوية بالجنوب التونسي بدءا برجيم معتوق ثم تجربة المحدث، لتشمل في مرحلة لاحقة كافة المناطق الصحراوية بالجنوب التونسي إثر تطوير مهام هذه المؤسسة العمومية وتوسيع صلاحياتها سنة 2025.

كما يبرز تعزيز الدور التنموي للدفاع الوطني من خلال برمجة عدة مشاريع لتعزيز المساهمة في المجهود الوطني للبحث العلمي وتطوير الصناعات المتخصصة وإعادة هيكلة منظومة التكوين المهني بالجيش وإرساء المشروع الوطني للخرائط الدقيقة.

فيما يتمثل الهدف الاستراتيجي الثاني في تطوير خدمات المنظومة الصحية والاجتماعية وذلك عبر تنفيذ حزمة من البرامج تتعلق خاصة بتحسين الخدمات الصحية العسكرية وتطوير منظومة السكن العسكري وتحسين الخدمات المسداة.

وبخصوص المشاريع المتعلقة بالشؤون المحلية وتنمية المجالات الترابية، فقد رسم المخطط جملة من الإصلاحات على غرار تدعيم البرامج التنموية الحالية وإحداث برامج جديدة وتشمل هذه البرامج دعم البرامج الاستثمارية البلدية والتهذيب العمراني والبرامج الجهوية للتنمية.،

كما سيتم العمل على دعم قدرات البلديات وبلورة برامج استثمارية تمكّن من توفير خدمات ومرافق عمومية ذات جودة وذلك عبر عدد من الإجراءات والتدخلات على غرار تحسين إطار العيش للمواطنين عبر توفير مساعدات سنوية غير موظّفة لفائدة البلديات لدعم البنية التحتية وإنجاز مشاريع في مجالات تعبيد الطرقات والتطهير والتنوير العمومي وتهيئة المساحات الخضراء واقتناء معدات النظافة والمساهمة في إنجاز تجهيزات جماعية،

وكذلك تدعيم وتأهيل الطرقات الرئيسية بالبلديات من خلال الانطلاق في انجاز برنامج جديد لتعصير الطرقات البلدية الذي سيشمل التدخل بـ 88 بلدية موزعة على مختلف ولايات الجمهورية، وأيضا تعزيز منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة من خلال انجاز برنامج جديد يشمل تهيئةواستصلاح المصبّات البلدية وتغطيةالنفايات للتقليص من خطر الحرائق والازعاجات البيئية.

وإثر ذلك انتقل النواب الحاضرون للنقاش حول محتوى مخطط التنمية 2026-2030 في علاقة خاصة بصلاحيات اللجنة، حيث أكدوا عموما على أهمية التعمق في دراسة مختلف محاور المخطط إضافة للعمل على بلورة توصيات تدعم تنفيذ المخطط وتساعد على متابعة إنجازه وذلك في نطاق الصلاحيات الرقابية للوظيفة التشريعية.

واستفسر عدد من النواب حول المنهجية المعتمدة صلب المخطط في تنظيم أولويات المشاريع المبرمجة، متسائلين عن مدى توفر الاعتمادات اللازمة لتحقيق حزمة البرامج والأهداف الاستراتيجية المرسومة.

وفي علاقة بالبرامج التنموية المدرجة ذات الصلة بمجالات اختصاصات اللجنة، أكد عدد من النواب المتدخلين في سياق تثمين الدور التنموي للدفاع الوطني على العمل لمزيد تعزيز ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء بالموارد البشرية واللوجستية اللازمة بما يتلاءم ودوره التنموي المحوري بمناطق الإقليم الخامس.

أما في مجال الصحة العسكرية، فقد تمّ التأكيد على الدور الهام لهذا المرفق العام ومساهمة هياكل الصحة العسكرية في مساندة منظومة الصحة العمومية من خلال معاضدة مجهود الهياكل الصحية الراجعة بالنظر لوزارة الصحة عند الطلب وحسب الإمكانيات المتوفّرة، كما تم التعرض لجملة الإجراءات والإصلاحات المتخذة صلب هذا المخطط لتحسين جودة الخدمات الصحية، مع الاستفسار في هذا السياق حول مدى

وجود برامج صلب مخطط التنمية 2026-2030 لتعزيز الخارطة الصحية العسكرية بالبلاد عبر تركيز مصحات عسكرية إضافية،

وفي علاقة بالتكوين المهني العسكري، تم تسجيل الاهتمام الذي توليه المؤسسة العسكرية لمنظومة التكوين المهني ومساهمتها في دعم المجهود الوطني لتطوير الموارد البشرية ورفع طاقة التشغيل، مع التأكيد على أهمية المشروع الذي تمت برمجته والمتعلق ببعث مركز عسكري للتكوين المهني بسيدي بوزيد سيضم عدة اختصاصات تمكّن من خلق فرص التشغيل للفئات الشابة بالمنطقة ليضاف بذلك إلى باقي مراكز التكوين المهني العسكري المنتشرة بجل مناطق الجمهورية والتي بلغ عددها لليوم 12 مركزا تتولى توفير 61 اختصاصا.

وبخصوص تطوير المنظومة الاجتماعية لمنتسبي وزارة الدفاع الوطني، استفسر بعض النواب حول عدد من المواضيع على غرار برامج الوزارة في تحسين منظومة السكن العسكري والترفيع في نسبة التغطية السكنية،

أما بالنسبة لمنظومة البحث العلمي العسكري، فقد تم الاستفسار حول آليات مساهمة الدفاع الوطني في المجهود الوطني للبحث العلمي والصناعات المتخصصة والمدرجة ضمن هذا المخطط، خاصة في ظل الكفاءات العلمية والفنية التي تزخر بها المؤسسة العسكرية في شتى الميادين العلمية والبحثية.

وفي جانب آخر وفي علاقة بالمنظومة الأمنية أثار النواب المتدخلون في هذا الإطار جملة من الملاحظات والاستفسارات تمثلت إجمالا في الاستفسار حول استراتيجية ومقاربة الوزارة في التصدي للجرائم والحد منها بخصوص دور المنظومة الأمنية في مقاومة الجريمة وحماية الحدود كما تم التساؤل في ذات السياق حول مدى وجود برامج صلب هذا المخطط التنموي لمزيد تعصير المعابر الحدودية،

اما بخصوص برنامج شرطة الجوار، فقد تم تقديم استفسارات في هذا المجال تتعلق بمدى وجود خطة لمواصلة تجربة شرطة الجوار باعتبارها نموذجا أمنيا يطمح إلى بناء علاقة متينة بين عون الأمن والمواطن ويساهم في تحسين جودة ونجاعة الخدمات المسداة،

وبخصوص برنامج الحماية المدنية، استفسر عدد من النواب المتدخلين حول الإصلاحات الواردة بهذا المخطط والمتعلقة خاصة بإنشاء فرق ومراكز جديدة إضافة لتجهيز مقرات الحماية المدنية التي تم إنشاؤها ولم تبدأ العمل بعد، كما تم التأكيد على ضرورة دعم هذا الهيكل بالموارد اللازمة لوجستيا وماديا وبشريا،

وفي سياق متصل وفي علاقة با لشؤون المحلية وتنمية المجالات الترابية، تمثلت أهم التفاعلات المسجّلة في هذا الإطار في الدعوة إلى ضرورة مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية باعتبارها من الأسباب المعيقة لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية المجالية كما أنها لم تعد مواكبة للنسيج العمراني الحالي،

وفي ذات الاطار أبرز عدد من النواب في تدخلاتهم نقص المعدات ووسائل العمل بعدد من البلديات مع التأكيد على ضرورة العمل لتدعيم الموارد المالية والبشرية واللوجستية للجماعات المحلية بما يمكّنها من تحسين مستوى خدماتها المسداة للمواطن.

## 2.قرار اللجنة:

مواصلة النظر في مُخطط التنمية 2026-2030 في إطار الجلسات المبرمجة للاستماع إلى ممثلي الوظيفة التنفيذية والتي ستنعقد بصفة مشتركة مع بقية اللجان القارة للمجلس.

| رئيس اللجنة | مُقرّر اللجنة |
| --- | --- |
| عبد السلام الحمروني | فتحي المشرقي |